دور المحكمة التجارية الدولية في الصين CICC
في فض المنازعات الناجمة عن مشاريع مبادرة الحزام والطريق

The Role of the International Commercial Court of China (CICC)
in Resolving Disputes Arising from Belt and Road Projects

الدكتور عمار حبيب المدني
كلية القانون – جامعة القادسية
ammar.jahlool@qu.edu.iq

الباحثة: نمارق فارس جهاد
كلية القانون – جامعة القادسية
law21.post46@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٣/١
تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٦/١

الملخص:

يمتد النطاق الموضوعي والجغرافي لمبادرة الحزام والطريق الى مديات مختلفة يحتمل معها التعرض لمخاطر سياسية وقانونية متنوعة قد تفضي في النهاية الى الدخول في منازعات شتى قد يكون بعضها ناشئ عن اختلاف النظم القانونية للدول الداخلة في اطار المبادرة أو حالة التنافس السياسي مع اطراف خارجية أو داخلية أو لسبب مما ينجم عن تنفيذ المشاريع نفسها. ولما لمبادرة الحزام والطريق من ميزات متعددة اكسبتها بوجه عام خصوصية واضحة عن مشاريع الاستثمار الأخرى، فان موضوع فض المنازعات فيها يستوجب التعامل معه على أساس من المرونة التنظيمية المناسبة للمحافظة على ديمومة علاقة العمل من جهة و أن تمنع تضارب المصالح المباشرة بين أطراف العلاقة العقدية من جهة أخرى، وقد انشأت الصين في هذا الاطار منافذ عدة لتسوية النزاع بطريقة تعزز الثقة وترعى المصالح وتحقق الانصاف في ذات الوقت، وقد كان من أهم ما ابتدعته الصين في هذا المجال هو المحكمة التجارية الدولية والتي جاءت بخصائص قادرة على تحقيق الأهداف المذكورة.

الكلمات المفتاحية: مبادرة الحزام والطريق، المنازعات، المرونة، المحكمة التجارية الدولية الصينية.

Abstract:

The objective and geographical scope of the Belt and Road Initiative extends to different extents, with the possibility of exposure to various political and legal risks that may ultimately lead to entering into various disputes, some of which may arise from the difference in the legal systems of the countries within the framework of the initiative, or the state of political competition with external or internal parties, or for some reason. Which results from the implementation of the projects themselves. Because the Belt and Road Initiative has multiple advantages

that have given it, in general, a clear distinction over other investment projects, the issue of dispute resolution in it requires dealing with it on the basis of appropriate organizational flexibility to preserve the continuity of the working relationship on the one hand, and to prevent direct conflicts of interest between the parties to the contractual relationship on the other hand. In this context, China has established several outlets to resolve disputes in a way that enhances trust, protects interests, and achieves fairness at the same time. One of the most important things China has created in this field is the International Commercial Court, which has characteristics capable of achieving the aforementioned goals.

Keywords: Belt and Road Initiative, Disputes, Flexibility, China International Commercial Court.

المقدمة

مدخل تعريفي:

يشكل حل النزاعات الناجمة عن تنفيذ مشاريع الاستثمار عموماً جانباً مهماً من جوانب الحماية للمشاريع نفسها فضلا عن حماية المصالح الكامنة وراءها على المستوى الفردي والاجتماعي والوطني. ولذلك فقد تضمن التصميم الهيكلي لمبادرة الحزام والطريق موارد عدة لتسوية المنازعات المحتمل تحققها من تنفيذ مشاريع المبادرة، بما في ذلك النزاعات بين الدول نفسها أو بين المستثمرين والدول المضيفة للاستثمار أو بين المستثمرين والمتعاملين معهم من القطاع الخاص في الدول المضيفة على أساس اتفاقيات الاستثمار الثنائية أو متعددة الأطراف ضمن مبادرة الحزام والطريق. ولعل من ابرز ميزات المنهج الصيني لفض المنازعات في اطار مبادرة الحزام والطريق اته اعتمد أسلوبا مرناً في آليات وقواعد فض المنازعات، وهو ما يتضح من تنويعه لأساليب تسوية النزاع أو جمع أساليب متعددة في حلقة هيكلية محددة يطلق الفقه عليها تسمية النافذة الواحدة one-stop. ولعل من ابرز الآليات المعتمدة في هذا الشأن هو التحكيم، والتي اعتمدتها المحكمة التجارية الصينية الى جانب اعتماد الاليات الاخرى لفض المنازعات.

ثانياً: أهمية موضوع البحث:

ان لدراسة دور المحكمة التجارية في الصين اهمية كبيرة كونها تظهر ما رافق اطلاق الصين لمشروع مبادرة الحزام والطريق بالصيغة والاهداف التي أعلنت عنها توجها قانونياً لمختلف المؤسسات المعنية بالدولة بهدف طرح نظام قانوني من شأنه المساعدة في إنجاح مشاريع المبادرة وتحقيق أهدافها المقصودة. وفي مقدمة ما عملت عليه مؤسسات الدولة في الصين هو تطوير آليات ومؤسسات مناسبة لفض النزاعات المحتمل حصولها خلال تنفيذ مبادرة الحزام والطريق كاطار استراتيجي للعلاقات التجارية بين الصين ودول أخرى او خلال تنفيذ مشاريع استثمارية محددة منها، لا سيما وان مشاريع المبادة تركز بالأساس على الاستثمار في البنى التحتية التي تتسم بكونها مشاريع معقدة فنياً، تتداخل فيها العلاقات والعقود القانونية بشيء من التعقيد.

ثالثاً: مشكلة البحث:

إشكالية الدراسة تنطلق من متغيرين، الأول ان جمهورية الصين الشعبية قد انطلقت من مجموعة من المرتكزات المصاغة على هيئة محددات وأفكار وقواعد شكلت بوجه عام نظام فض المنازعات لمشاريع مبادرة الحزام والطريق . حيث ان العلاقات المفترض ان تنتج عن المبادرة بوجه عام تتميز بثبات أحد الأطراف فيها متمثلة بالدولة صاحبة المبادرة (الصين)، والثاني هو تتنوع النظم القانونية والاطر التنفيذية والإدارية للدول الأخرى بشكل كبير، ولذلك فان للمتغيرين حضور مؤثر في صياغة الهيكل العام لنظام فض المنازعات المحتملة، مما يقتضي التساؤل عن دور المحكمة التجارية الصينية في فض منازعات مبادرة الحزام والطريق؟

رابعاً: منهجية البحث:

تماشياً مع طبيعة الموضوع سيتم اعتماد أسلوب الدراسة لتلك المحكمة ومعرفة النصوص القانونية الصادرة بشأنها، وتحليل دورها في تعزيز نظام فض منازعات مبادرة الحزام والطريق في ظل وجود مؤسسات تحكيمية عدة في العالم.

خامساً: خطة البحث:

للإحاطة بموضوع البحث فقد تم تقسيم الدراسة على مبحثين، الأول خصص لبحث مرتكزات النظام القانوني لفض منازعات الحزام والطريق، والثاني لبحث جدوى تأسيس المحكمة التجارية لفض منازعات مبادرة الحزام والطريق.

المبحث الاول

مرتكزات النظام القانوني

لفض منازعات مبادرة الحزام والطريق

من متابعة الهيكل القانوني لآليات فض النزاع المشار اليها، يتضح ان الصين قد انطلقت في ذلك من مجموعة من المرتكزات المصاغة على هيئة محددات وأفكار وقواعد شكلت بوجه عام نظام فض المنازعات لمشاريع مبادرة الحزام والطريق. حيث ان العلاقات المفترض ان تنتج عن المبادرة بوجه عام تتميز بثبات أحد الأطراف فيها متمثلة بالدولة صاحبة المبادرة (الصين) بينما تتنوع النظم القانونية والاطر التنفيذية والإدارية للدول الأخرى بشكل كبير، وسنبحث تلك المرتكزات ضمن فرعين.

المطلب الاول

اختلاف النظم القانونية ضمن مبادرة الحزام والطريق

الأساس في علاقات التجارة والاستثمار الدوليين بوجه عام ان يكون ابرامها وتنفيذها في دول ذات نظم قانونية مختلفة، كما ان الاختلاف القانوني بذاته قد يقتصر على قواعد القانون أحيانا في الأحوال التي تكون الدول الأطراف في العقد منتمية الى مدرسة قانونية معينة كاللاتينية او الانكلوسكسونية أو غيرها، بينما قد يتسع الاختلاف في أحوال أخرى الى ما يتعدى فيها القواعد القانونية الى مستوى الهياكل والمؤسسات ومعايير تطبيق القانون والعمل بموجبه، لاسيما في الظروف التي يكون فيها انتماء اطراف العلاقة العقدية لمدارس قانونية مختلفة.[1] واذا كان الاختلاف حالة طبيعية ناجمة عن اختلاف الثقافات والأصول القانونية للدول والمجتمعات، فان اكثر ما يخشاه المستثمرون في هذا المجال هو غموض النظام القانوني للدول المستهدفة وعدم وضوحه فضلا عن مخاطر الانحياز القضائي وغيرها مما يشكل خطورة على استثماراتهم وتهديدا لمصالحهم الاقتصادية.[2] ولذلك فان اغلب العقود والاتفاقيات

في اطار الاستثمار والتجارة الدوليين تشترط تسوية النزاعات المحتمل حدوثها بينهم عبر آلية التحكيم التجاري الدولي ومن خلال مراكز تحكيم دولية محايدة ومحتكمه لقواعد مفهومة بوجه عام لجميع أطراف العلاقة العقدية. كما أن نصوص اتفاقية أخرى تتضمن ادراجاً لشرط الثبات التشريعي لضمان تثبيت البيئة التشريعية التي تم خلالها اجراء المفاوضات واتحاذ القرارات بالمضي باتفاق الاستثمار، لان اجراء التغيرات عليها قد يؤثر بطريقة او بأخرى على شروط العقد وأحكامه كما يمكن ان يتضمن اضراراً بمصالح المستثمرين.[٣]

واذا كانت المنازعات القانونية في اطار العلاقات التجارية حالة طبيعية ومتوقعة الحصول دائماً، فان من أهم ما ركزت عليه المناقشات والاطر القانونية لمبادرة الحزام والطريق هو حالة الاختلاف في النظم القانونية للدول الداخلة في اطارها. اذ يمكن لهذا الاختلاف أن يشكل واحداً من ابرز التحديات أمام نجاح مشروع المبادرة ومن جوانب عدة يقع في مقدمتها أن الاختلاف بذاته يمكن ان يولد حالة من الرفض الجزئي او الضمني للدول المتعاملة معها لما في ذلك من خطورة على المصالح المقصودة من مثل هذه الاستثمارات، لا سيما وانها استثمارات موجهة بصورة أساسية نحو قطاعات البنى التحتية ذات المدى الزمني الممتد نسبياً والأهمية القصوى للدول بوجه عام. ثم ان الاختلاف يمكن ان يشكل منطقة رخوة تسمح بتدخل المنافسين للصين سياسياً واقتصادياً واستغلاله لإفشال مثل هذه المشاريع لأهداف وغايات مختلفة. ولذلك فقد اشارت الأطر النظرية لمبادرة الحزام والطريق الى موضوع اختلاف النظم القانونية بصراحة في مواطن عدة، من ابرزها ما ذكرته صراحة ورقة العمل الصادرة من المحكمة التجارية العليا في الصين في الفقرة الرابعة منها و خلال تناولها لآلية فض المنازعات المتوقع حصولها حيث تنص على انه (... مع الأخذ بنظر الاعتبار تنوع الأطراف في مبادرة الحزام والطريق وتعقيد أنواع النزاعات والاختلاف في تشريعات البلدان وأجهزتها القضائية وثقافتها القانونية).[٤] حيث تضم مبادرة الحزام والطريق العشرات من الدول المتنوعة بشكل كبير في نظمها واعرافها وثقافتها القانونية فضلا عن اهتماماتها المرتبطة بفلسفاتها الاقتصادية وخططها المستقبلية وغيرها من محركات القرار والعمل فيها.[٥]

أما المحدد الثاني فيتمثل بتشجيع الدول الأخرى على اختلاف أنظمتها بالدخول في إطار مبادرة الحزام والطريق دون الحاجة لتغيير أسس او قواعد أنظمتها القانونية السائدة، مع الحرص على تجاوز حالة التردد أو الحذر الناجمة عن الاختلاف عبر التأسيس لآليات تسوية مرنة و موثوقة وقادرة على ان تمنح ممثلي تلك الدول او رعاياها مساحة مناسبة للاشتراك في إدارة النزاع وحسم الخلاف بالاعتماد على رعاية المصالح المشتركة للأطراف.[٦] وعلى هذا الأساس فقد عمد صناع القرار المعنيون ببناء النظام القانوني لمبادرة الحزام والطريق الى تجاوز حالة الاختلاف في النظم القانونية بين الدول من خلال اعتماد طابع مؤسسي مرن Flexible institutionalizationعلى آليات تسوية النزاع عبر مزيج من الأنظمة الرسمية وغير الرسمية في هذا الشأن وبما يترك مرونة معتبرة لاستيعاب الاختلافات وترسيخ الثقة اللازمة لإنجاح المبادرة.[٧]

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما ورد في الفقرة الثانية من ورقة العمل الصادرة من المحكمة التجارية العليا في الصين بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٨ بعنوان (رأي بشأن آلية آليات ومؤسسات تسوية النازعات التجارية الدولية في ظل مبادرة الحزام والطريق) والتي تؤكد مبدأ "التخطيط معاً والبناء معاً والاستفادة معاً ... الدعوة الى مشاركة فعالة للخبراء المتخصصين في القانون الدولي والقوانين الوطنية للدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق ... احترام حقوق الأطراف في اشراك خبراء محليين وأجانب لحل النزاعات، بحيث ينعكس الطابع الدولي لآلية حل نزاعات الحزام والطريق وروح التخطيط معاً والبناء معاً والاستفادة معاً".[٨]

المطلب الثاني

منهج التنوع في آليات فض النزاع

في العام ٢٠١٨ اصدر المكتب العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي والمكتب العام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية برنامجاً مشتركاً يتضمن المعالم الأساسية لما يجب ان تتضمنه آليات فض المنازعات التجارية في اطار مشاريع مبادرة الحزام والطريق .[٩] حيث تضمن الفقرة (٤) منه ضرورة التمسك بمبدأ الحل المتنوع للنزاعات the principle of diversified dispute resolution،[١٠] حيث يستند المبدأ المذكور الى حالة تنوع أطراف مبادرة الحزام والطريق وتعقيد أنواع النزاعات المتوقع حصولها تبعاً لطبيعة المشاريع المقترحة (البنى التحتية) والاختلاف الحتمي بين النظم القانونية للبلدان وأجهزتها القضائية وثقافتها القانونية . ويحدد البرنامج المشار اليه ان الغاية من مبدأ الحل المتنوع للنزاعات انما يكمن في تطوير وتحسين آليات الحماية التي تدمج إجراءات التقاضي والتحكيم والوساطة لتلبية احتياجات العلاقة التعاقدية واطرافها المختلفة (الصين وغيره) بغية الوصول لبيئة أعمال مستقرة وعادلة وشفافة ويمكن التنبؤ بها في ظل سيادة القانون. وعلى أساس البرنامج المذكور أصدرت المحكمة العليا في صين توجيهها المرقم ٢١٢ في ٥/ ١٢/ ٢٠١٨ والذي اشارت في مقدمته الى أن ألية فض المنازعات في اطار مبادرة الحزام والطريق انما تقوم على أساس دعم الأطراف المختلفة في تسوية منازعاتهم التجارية الدولية بتمكينهم من اختيار النهج الذي يرونه مناسباً من خلال منصة حل النزاعات التي يتم خلالها دمج الوساطة والتحكيم والتقاضي بصورة كفوء وبطريقة مريحة وسريعة معقولة الكلفة convenient, expeditious and cost-efficient . [١١] كما أصدرت المحكمة العليا القواعد الإجرائية للمحكمة التجارية الدولية في الصين the CICC Rules of Procedure رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ والتي تنص المادة (١) منها على أنه (توفر المحكمة التجارية الدولية الصينية آلية دولية لحل المنازعات التجارية تدمج التقاضي والوساطة والتحكيم للأطراف بغية حل النزعات بشكل عادل وفعال ومريح اقتصادياً).[١٢] حيث فتحت المحكمة التجارية الدولية في الصين من خلال ذلك مجالاً رحبا للتقاضي التجاري عبر تطوير الية تكاملية تعتمد منهجية مرنة ومتعددة لحل النزاعات عبر قناة واحدة او ما يصطلح عليه بالنافذة الواحدة (one-stop).[١٣]

وهذا يعني أن المحكمة التجارية الدولية في الصين قد سمحت للأطراف باللجوء الى أي من الطرق المعتمدة دوليا لفض النزاعات التجارية، سواء كان ذلك بأسلوب التقاضي المعتاد أو الأساليب البديلة متمثلة بالتحكيم والوساطة. وكما يلاحظ هنا ان آلية الدمج بين أساليب متنوعة لفض النزاع عبر هيئة مؤسسية واحدة متمثلة بالمحكمة التجارية الدولية انما يعكس مستوى متقدماً من المرونة التنظيمية، وهو امر ابتكاري جاء متناسقاً مع أهداف المبادرة حيث خرجت فيه الصين عن تقاليد اصول التقاضي الدولية والتي تعود بمعظمها لأسس وضوابط منظمة بموجب عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكان ذلك كله بهدف تجاوز الاختلافات القانونية المحتملة والتي من شأنها إعاقة تنفيذ مبادرة الحزام والطريق. كما انها بهذا المنهج تحاول أن تحصر مهمة حل النزاع المحتمل بين الصين وغيرها من الدول التي استضافت الاستثمار في نطاق محدد دونما حاجه الى ادخال اطراف او مؤسسات اخرى ما لم يكن للأطراف راي اخر، وهو امر قد يثير الانتقاد فقهياً تحت مسمى الاحتكار وتضييق مساحة التقاضي، الا ان الصين انطلقت في ادارتها للمنازعات التجارية في هذا الشأن منطلقاً تنافسياً قائماً على فكرة المرونة التنظيمية في توفير خيارات عدة لأطراف النزاع وتمكينهم بصورة كاملة من اختيار الوسيلة الملائمة لتسويته حيث تنص المادة (٢) من القواعد الإجرائية للمحكمة التجارية المذكورة على أنه (تحترم المحكمة التجارية الدولية في الصين استقلالية الأطراف وفقاً للقانون وتحترم تماماً اختيار الأطراف لطريقة حل النزاع). اذ يتضح من ذلك ان التنظيم القانوني للمنازعات التجارية في اطار مبادرة الحزام تضمن آليات متعددة سعى من خلالها لتسوية النزاعات على نحو يأخذ بنظر الاعتبار عنصري المصلحة والخصوصية ويضم محفزات تنافسية مؤثرة في اجتذاب تسوية المنازعات التجارية عموما والمتعلقة بالمبادرة خصوصا[١٤].

المبحث الثاني

جدوى تأسيس المحكمة التجارية لفض منازعات مبادرة الحزام والطريق

لتسوية المنازعات الناجمة عن مشاريع مبادرة الحزام والطريق، تبنى التنظيم الصيني بوجه عام الآليات السائدة عالمياً في مجال فض المنازعات التجارية متراوحاً في ذلك بين الوسائل القضائية والبديلة عن التقاضي بحسب الأحوال. الا أن الهدف الأساس من تنظيم تسوية المنازعات كان منصباً على إيجاد نظام تتمتع فيه الأطراف الدولية بإمكانية الوصول على نطاق واسع إلى مؤسسات قضائية وتحكيمية كفوءة تراعي المعايير الدولية وتتناسب في أدائها مع خصوصية الامتداد الجغرافي والتنوع الموضوعي لمشاريع مبادرة الحزام والطريق، وجاء تأسيس المحكمة التجارية ليلبي ذلك الاحتياج، وسنبحث في جدوى تأسيسها ضمن مطلبين.

المطلب الاول

الاطار التنظيمي للمحكمة التجارية الدولية في الصين

رافق النمو الكبير للتعاملات التجارية الدولية والزيادة الملحوظة في تداخل أسواق العمل زيادة في نوع ومستوى المنازعات التجارية، وهي نزاعات غالبا ما تكون أكثر تعقيداً مما عليه الحال في النزاعات المحلية تبعا لشمولها ولايات قضائية مختلفة و لتداخل بعض المفاهيم القانونية المرتبطة بالجانب السيادي للدول.[١٥] واذا كان اللجوء

للتحكيم يعتبر من التوجه الأكثر بروزا لتسوية مثل هذه المنازعات، فان التجارب المستمرة للدول في هذا المجال قد افرزت عيوبا وملاحظات على الممارسات التحكيمية كان من ابرزها ارتفاع التكاليف والافتقار لسلطة الفرض أو العقاب فضلا عن خلوها من آليات المراجعة والاستئناف.[١٦] وعلى هذا الأساس فقد شهدت العقود المتأخرة انتشاراً ملحوظاً للمحاكم التجارية الدولية (ICCs) في مناطق مختلفة من العالم.[١٧] والمحاكم التجارية الدولية هي محاكم متخصصة ضمن التسلسل الهرمي للمحاكم المحلية المصممة للفصل في النزاعات التجارية المعقدة عبر الحدود. تشترك معظم المحاكم الدولية في ميزات متماثلة تتناسب جميعها مع احتياجات وواقع التجارة والاستثمار الدوليين. ومن ذلك مثلاً اتصاف قواعدها الإجرائية بمستوى معتد به من المرونة التنظيمية اللازمة لاستيعاب حالة الاختلاف في النظم والثقافات القانونية بين الدول أو أطراف النزاع، ويمكن أن يشترك فيها قضاة من جنسيات مختلفة كما يمكن أن يحضر ويترافع فيها المحامون الأجانب.[١٨]

وفي إطار مبادرة الحزام والطريق وجد صانعي القرار في جمهورية الصين الشعبية أن نجاح المبادرة لا يمكن أن يتحقق كما يجب دون تنظيم كفوء لآليات تسوية النازعات المحتملة،[١٩] وعلى هذا الأساس تم انشاء المحكمة التجارية الدولية في الصين (CICC) بموجب قرار المحكمة الشعبية العليا في الصين والصادر بتاريخ ٢٩ / حزيران / ٢٠١٨ على أساس ما اقرته المجموعة الرائدة لتعميق الإصلاح الشامل في الصين China's Leading Group for Deepening Overall Reform من الوثيقة المعنونة بـ (راي بشأن إنشاء آلية ومؤسسات الحزام والطريق لتسوية المنازعات لا تجارية الدولية) بتاريخ ١٩/ شباط/ ٢٠١٨ والتي حظيت لاحقاً بمصادقة المكتب العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي والمكتب العام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية .[٢٠]

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ان ولأن إطار مبادرة الحزام والطريق يسمح للأطراف المتعاملة بالتقاضي، فيجب أن تكون المحاكم وهيئات التحكيم الصينية قادرة على تقديم أحكام قضائية عادلة وواضحة ويمكن التنبؤ بها،[٢١] وبخلافه فإن القدرة على التقاضي بشأن نزاعات مبادرة الحزام والطريق تعتبر من أعظم عوائق قبولها او الدخول في أي من مشاريعها الاستثمارية، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى تقييد المعاملات التجارية الناجمة عنها بوجه عام[٢٢]. فضلاً عن مخاطر الاضرار بالسمعة الائتمانية للصين بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى والتي تفضل الركون الى مؤسسات تحكيمية تطبق القواعد المتبعة فيها درجة كبيرة من المرونة. وعلى النقيض من ذلك، من خلال تزويد الشركات الدولية بمجموعة متنوعة من الخدمات القانونية العادلة والتي يمكن التنبؤ بها، فإن الصين سوف تعزز التزامها بالتعاون مع الأطراف التي تفضل أنظمة متنوعة و مرنة لتسوية المنازعات وتزيد من فرص القبول الدولي لمشاريع مبادرتها الاستثمارية[٢٣]. ولذلك فان تأسيس المحكمة التجارية الدولية في الصين انما جاء في اصله ضمن سياق التنظيم القانوني لمبادرة الحزام والطريق بوجه عام وبسببه وهو ما تقرره النصوص القانونية الصادرة بهذا

الشأن وفي مقدمتها ما ورد في الوثيقة المسماة (أحكام محكمة الشعب العليا بشأن العديد من القضايا المتعلقة بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨) التي تتضمن ديباجتها الإشارة الى الأهداف الأساسية من تأسيس المحكمة هو (... توفير الخدمات والحماية لبناء الحزام والطريق وفقاً لقانون تنظيم المحاكم في جمهورية الصين الشعبية ...)، مع ملاحظة أن أهداف التأسيس تمتد الى ابعد من ذلك حيث تورد ما نصه (تسوية القضايا التجارية الدولية بشكل عادل وفي وقت مناسب وفقاً للقانون ... وإنشاء بيئة أعمال مستقرة وعادلة وشفافة وضامنة لسيادة القانون ..).[٢٤] وهو ما يعني أن التشريع الصيني يسعى لتأسيس بيئة أعمال تنافسية على محاور عدة قد يكون من ابرزها دخول المنافسة العالمية في مجال تسوية منازعات التجارة الدولية من خلال انشاء وتنظيم عمل المحكمة التجارية الدولية في الصين [٢٥].

ومن الناحية التنظيمية تخضع المحكمة التجارية الدولية في الصين لمجموعة من النظم التي رافقت مرحلة التأسيس، ومن أبرزها (أحكام محكمة الشعب العليا بشأن العديد من القضايا المتعلقة بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨ Provisions of the Supreme People's Court on Several Issues Regarding the Establishment of the International Commercial Court) . حيث تضمنت أحكاماً حول اختصاص المحكمة التجارية الدولية و اختيار القانون والمحكمة والقضاة وقواعد الاثبات واللغة وانشاء لجنة الخبراء التجاريين الدوليين وآلية المنصة الشاملة او المتعددة لفض المنازعات وغيرها من المسائل الإجرائية أو الشكلية اللازمة لنجاح عمل المحكمة. وبالإضافة لورقة الأحكام المذكورة فقد أصدرت محكمة الشعب العليا مجموعة أخرى من الأوراق التنظيمية أو القواعد الإجرائية المطلوبة في عمل المحكمة التجارية العليا بتاريخ ٥/ كانون الأول/٢٠١٨ ، ومن ذلك مثلاً:[٢٦]

- اشعار من المكتب العام لمحكمة الشعب العليا بشأن تحديد الوجبة الأولى من مؤسسات التحكيم والوساطة التجارية الدولية المدمجة في آلية الحل المتنوع للمنازعات التجارية الدولية One-Stop)).
- القواعد الإجرائية للمحكمة التجارية في الصين Procedural Rules of CICC
- قواعد عمل لجنة الخبراء التجاريين الدوليين Working Rules of ICEC

ومما تجدر الإشارة اليه ايضاً ان المحكمة الشعبية العليا في الصين قد أعلنت تأسيس محكمتين تجاريتين دوليتين اضافيتين في الصين بتاريخ ٢٩ / تموز / ٢٠١٨ يطلق على الأولى منهما اسم محكمة شنتشن Shenzhen وتكون مخصصة للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري أما الثانية فتسمى محكمة شيان Xi'an وتختص بمشاريع طريق الحرير البحري . وعلى هذا الأساس فان مجموعة القواعد التنظيمية المذكورة أعلاه لا تقتصر على المحكمة التجارية الدولية الرئيسة في بكين وانما تشمل في نطاق تطبيقها المحكمتين التجاريتين الإضافية .[٢٧] ومما ينبغي التنويه اليه هنا أن بناء الاطار التنظيمي للمحكمة التجارية الدولية في الصين قد راعى بوجه عام ضمان صفة المرونة في كل من بناء النصوص

والقواعد القانونية أو الأداء المهني للمؤسسة القضائية بحسب الاختصاصات الموكلة اليها بعد أن تم تشكيلها من خلال مجموعة من التعديلات التشريعية التي تزودSICC بالمبادئ الأساسية والمتمثلة في المرونة، والاستقلالية[٢٨].

المطلب الثاني

السمات المميزة لتنظيم عمل

المحكمة التجارية الدولية في الصين

إن ما بُني عليه هيكل وقواعد العمل في المحكمة التجارية الدولية في الصين قد جاء على أساس مجموعة من التدابير المبتكرة والسمات المميزة لها والقادرة على اكسابها نهجاً مختلفاً في اطار تعزيز مستوى القبول لمبادرة الحزام والطريق فضلاً عن التنافس على كسب الثقة لتسوية المنازعات التجارية الدولية بوجه عام . وعلى هذا الأساس ، فانه يمكن الإشارة الى أبرز ما قامت عليه خصوصية المحكمة التجارية الدولية في الصين عبر ما يأتي من النقاط :

١. جمعت بين الولاية القضائية التوافقية Consensual Jurisdictionعلى ما هو سائد في المنازعات الدولية بوجه عام والولاية القضائية التقديرية Discretionary Jurisdiction،[٢٩] حيث يمنح المبدأ الأول أطراف النزاع حرية كاملة باللجوء لأية محكمة يرون انها مناسبة للفصل في الدعوى وهو ما يتحقق غالبا من خلال اتفاق مكتوب يحدد خيار المتخاصمين بالخضوع للولاية القضائية لمحكمة معينة ، وعلى هذا الأساس جاءت احكام الفقرة ٢ من المادة (٨) من القواعد الإجرائية للمحكمة التجارية في الصين رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨. بينما يمنح المبدأ الثاني (الولاية القضائية التقديرية) محكمة معينة سلطة تقديرية في اخضاع بعض الدعاوى لسلطتها القضائية على أساس مجموعة من الاعتبارات المحددة قانوناً، وعلى هذا الأساس جاءت أحكام المادة (٢) من أحكام محكمة الشعب في عدة مسائل تتعلق بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨ Provisions of the Supreme People's Court on Several Issues Regarding the Establishment of the International Commercial Court التي حددت الدعاوى التي يكون للمحكمة التجارية الدولية ولاية النظر فيها، ومنها اذا زادت قيمة العقد محل النزاع على ٣٠٠ مليون يوان صيني وفي الدعاوى التي تطلب محكمة الشعب العليا النظر فيها والدعاوى ذات التأثير الوطني الواسع فضلاً عن الدعاوى التي يطلب فيها اتخاذ تدابير الحفظ في التحكيم لإلغاء او تنفيذ قرارات التحكيم التجاري الدولي.[٣٠] على أن تتصف الدعاوى المذكورة في أعلاه بالصفة الدولية على وفق ما حددته المادة (٣) من أحكام محكمة الشعب في عدة مسائل تتعلق بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨.[٣١]

٢. تعزيز مستوى المشاركة الدولية في آليات عمل المحكمة من خلال اشراك الكادر الأجنبي المختص في مختلف مراحل تسوية النزاع عبر ما أسماه نظامها القانوني بـ (لجنة الخبراء التجاريين الدوليين International Commercial Expert Committee)، حيث تضمنت تعيين عددا من الخبراء من خلفيات مختلفة وينتمون الى١٤ دولة وهم شخصيات رائدة في مجالات القضاء والتحكيم والفقه التجاري ويتمتعون بسمعة دولية معتد بها وتأثير ملحوظ في مجتمع القانون التجاري

الدولي.[٣٢] وعليه فان مثل هذا الاشراك وعلى وفق الآلية الإجرائية المرسومة في إطارها المدوَل، يمكن للمحكمة التجارية الدولية في الصين أن تضمن للمتخاصمين حيادية وكفاءة ومرونة واستقلالية أعمالها في مجال حسم المنازعات [٣٣]. مع ملاحظة أن اشراك العنصر الأجنبي في هذا المجال لا يتضمن قضاة المحكمة في ذاتهم بل يقتصر على لجنة الخبراء وما سواها من مؤسسات ولجان مساعدة في حل المنازعات، أما قضاة المحكمة التجارية الدولية وعلى اعتبار أنها تمثل جزءاً من الهيكل القضائي في الدولة فان قضاتها وحسب القانون الصيني يجب أن يكونوا جميعا من حملة الجنسية الصينية. الا انه يشترط فيهم أن يتمتعا بمعرفة وخبرة عميقة في مجال اختصاص المحكمة ويتقنون لغات العمل وعلى دراية بالمعاهدات والممارسات الدولية في مجال تسوية المنازعات التجارية.[٣٤]

٣. انشاء منصة شاملة لآليات تسوية النزاع جمعت في هيكليتها أكثر وسائل حل المنازعات التجارية الدولية شيوعاً، حيث تجمع في نافذة عمل واحدة كل من التقاضي والتحكيم والوساطة وتمنح الأطراف المتنازعة حرية اللجوء لأي منها حسبما يرتضونه بإرادتهم المحضة، كما تمكنهم من التراجع عن اتفاقهم في أي مرحلة يشاؤون وتبديل اختيارهم باتجاه آخر خصوصا اذا كان اختيارهم الأول باتجاه التحكيم أو الوساطة. [٣٥] وعلى هذا الأساس تقرر المادة (١١) من أحكام محكمة الشعب في عدة مسائل تتعلق بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨ بأنه (... تدعم المحكمة التجارية الدولية الأطراف لتسوية نزاعاتها التجارية من خلال اختيار النهج الذي يعتبرونه مناسباً عبر منصة تسوية النزاعات التي تجمع بكفاءة كل من الوساطة والتحكيم والتقاضي).[٣٦]

٤. في المسائل الإجرائية تعتمد المحكمة التجارية الدولية في الصين مجموعة القواعد الإجرائية التي وضعتها المحكمة الشعب العليا بالعدد ١٣ لسنة ٢٠١٨ the CICC Rules of Procedure وتزاوج في ممارساتها الإجرائية بين كل من الأسلوب التقليدي الحضوري والأسلوب الالكتروني على وفق ضوابط وآليات تضمن من خلالها التسهيل على المتخاصمين وتسوية النزاع بأيسر الطرق وبأقل كلفة ممكنة. وعلى هذا الأساس تقضي المادة (١٨) من أحكام محكمة الشعب في عدة مسائل تتعلق بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨ على أنه (توفر المحكمة التجارية الدولية سهولة التقاضي للأطراف من خلال منصة خدمة التقاضي الالكترونية، ومنصة المعلومات المفتوحة لعملية التقاضي، وغيرها من منصات خدمات التقاضي، وتدعم تسجيل الدعاوى عبر الإنترنت، ودفع الرسوم، ومراجعة الملفات، وتبادل الأدلة، وخدمة المعالجة الإجرائية وجلسات المحاكمة، الخ).[٣٧]

وعلى وفق ما تقدم يتضح ان الرابط الموضوعي لجميع ما ورد من خصائص تنظيمية أو سمات عملية قائم في أصله على أساس من المرونة التنظيمية الرامية لتعزيز ثقة الجمهور، بما فيها الدول والمؤسسات الرسمية، بمبادرة الحزام والطريق بوجه عام وأساليب فض النزاعات فيها بوجه خاص. اذ تتوافق بصورة عامة مع

المعلن من أهداف المبادرة في خلق بيئة أعمال كفوءة وشفافة وجديرة بالثقة وقادرة على خلق الاستدامة في العلاقات ورعاية المصالح المتبادلة لأطرافها. ولذلك كان هناك ميل واضح لتوفير البدائل على طول التنظيم القانوني لآليات تسوية المنازعات، كما يتضح من مراجعة القواعد المحيطة بعمل المحكمة التجارية الدولية في الصين سعيها لخص توازن بين فكرة سيادة القانون وضمان العدالة عبر مؤسسة قانونية منظمة بصورة كفيلة بحماية الحقوق وبين فكرة تمكين المتخاصمين من اختيار الأسلوب الأنسب لتسوية المنازعات الناشئة بينهم. فالاختيار هنا لا يؤثر على سيادة القانون كمعيار موضوعي ضامن للعمل المؤسساتي الرصين، كما أن الاحتكام للقضاء او لأي آلية أخرى لفض النزاع (التحكيم أو الوساطة) لا يعد خياراً وحيداً في مسار تسوية المنازعات ضمن مشاريع الحزام والطريق. ولذلك فقد تمثل النهج المبتكر للمحكمة التجارية الدولية في الصين في آلية النافذة الواحدة (One-Stop) والتي تمكن الأطراف من اختيار مؤسسات تحكيم او وساطة تجارية دولية عالية الاحتراف ضمن الطبيعة الخاصة للمرونة التنظيمية لمشاريع البنى التحتية في اطار المبادرة[٣٨]. ومن الناحية الإجرائية، فقد تم إنشاء منصات خدمة التقاضي الإلكترونية والعديد من المنصات اللازمة لزيادة صفة المرونة في إنجاز العديد من المهام، مثل تسجيل القضايا، ودفع الرسوم، ومراجعة الملفات، وتبادل الأدلة، وخدمة الإجراءات، وبدء إجراءات قاعة المحكمة، وما إلى ذلك، من خلال شبكة البيانات الإلكترونية.

الخاتمة

خلصنا من خلال مسارنا البحثي هذا الى عدة نتائج ومقترحات نوردها على النحو الآتي:

١. اتضح ان احد عوامل نجاح مبادرة الحزام والطريق هي الطريقة التي يمكن اتباعها لفض النزاعات الناجمة عن تنفيذ مشاريع المبادرة ، إذ سعت الصين الى تحسين التعاون القضائي عبر الحدود في مجالات القانون المعمول به والاختصاص القضائي والمساعدة القضائية بعد قيامها بتحليل ايجابيات وسلبيات النهج الدولي بهذا الشأن، وكان هدفها ان تكون بمثابة نموذج مرن يُهتدى به ويعكس مدى يسر الاجراءات المتبعة في فض النزاعات مع وجود مراكز كفوء للقيام بتلك العملية.

٢. تم انشاء المحكمة التجارية الدولية في الصين (CICC) بموجب قرار المحكمة الشعبية العليا في الصين والصادر بتاريخ ٢٩/ حزيران/ ٢٠١٨ والتي انشأت منصة شاملة لآليات تسوية النزاع جمعت في هيكليتها أكثر وسائل حل المنازعات التجارية الدولية شيوعاً، حيث تجمع في نافذة عمل واحدة كل من التقاضي والتحكيم والوساطة وتمنح الأطراف المتنازعة حرية اللجوء لأي منها حسبما يرتضونه بإرادتهم المحضة، فأصبحت مؤسسة تحكيمية شاملة تعكس النهج المرن الذي تبنته الصين.

٣. اتضح ومن خلال بحثنا في وسائل فض النزاع والقوانين المنظمة لها والمؤسسات التحكيمية في العراق وجدنا غياب تنظيم قانوني خاص بالتحكيم في حين إن ضمان بيئة قانونية مناسبة للتحكيم الدولي يقتضي تشريع قانون خاص بالتحكيم

التجاري الدولي يتضمن آليات واضحة لتنفيذ الأحكام الصادرة من مراكز التحكيم المختصة . مع ملاحظة أن غياب التنظيم لا يعد المشكلة الوحيدة التي يواجهها التحكيم في العراق، بل إن ذلك قد اضفى غياباً للمراكز والهيات المختصة في البلاد، الأمر الذي يمكن عده من اكبر مشاكل التحكيم فيها لما يعكسه من تراجع ثقافة التحكيم في العراق وعدم القدرة على المنافسة أو المشاركة بكفاءة موازية لما عليه الحال في مراكز التحكيم المختصة على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء. مما يعني ضرورة العمل على تشريع قانون التحكيم التجاري في العراق وأن يبنى في هيكليه وأحكامه على افضل الممارسات و بما ينسجم مع التوجهات الدولية الخاصة في هذا المجال، لا سيما و إن العراق دولة بحاجة لجذب الاستثمار الأجنبي وكسب ثقته عبر تنظيمات ومؤسسات مختلفة قد يكون من ابرزها ما يرتبط بالتحكيم على اعتبار انه الوسيلة الأبرز لتسوية منازعات التجارة والاستثمار الدوليين، وبالتالي يكون هناك تناغم بين الانظمة القانونية في مجال الاستثمار.

الهوامش

([1]) Henneke Brink,'Dispute Resolution in the Chinese Belt and Road Initiative :the Role of Mediation' (2021) 2 Corporate Mediation Journal, 45,51.

([٢]) أميرة المرضي عوض، النظام القانوني لشرط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار الأجنبي، المجلة العربية لبحوث في القانون والاقتصاد، المجلد الأول – العدد الأول ٢٠٢٠، ص٣.

([٣]) د. إسماعيل نامق، شرط الثبات التشريعي والقانون الأفضل للمستثمر ودورهما في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد٤٢ السنة الحادية عشر، ٢٠٢٣، ص٣٤٥ وما بعدها.

([٤]) ورقة أصدرتها المحكمة التجارية العليا في الصين بتاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠١٨ وهي نسخة مطابقة للورقة التي اصدرها المكتب العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي والمكتب العام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية بعنوان (رأي بشأن آلية آليات ومؤسسات تسوية النازعات التجارية الدولية في ظل مبادرة الحزام والطريق/

"Opinion Concerning the Establishment of the Belt And Road International Commercial Dispute Resolution Mechanism and Institutions"

متاح على الموقع الالكتروني للمحكمة التجارية العليا في الصين:

https://cicc.court.gov.cn/html/1/219/208/210/819 .html

([5]) Zhipeng He and Jianzhou Zhao,'A China-led comprehensive dispute settlement mechanism for the Belt and Road Initiative: is it too early?' (2021) 29(1) Asia Pacific Law Review 86,106.

([6]) Jiangyu Wang,'Flexible institutionalization: a critical examination of the Chinese perspectives on dispute settlement for the Belt and Road' (2021) 29(1) Asia Pacific Law Review: 70,85.

([7]) Ibid.

([8]) Opinion Concerning the Establishment of the Belt And Road International Commercial Dispute Resolution Mechanism and Institutions"

متاح على الموقع الالكتروني للمحكمة التجارية العليا في الصين:

https://cicc.court.gov.cn/html/1/219/208/210/819 .html.

(٩) حسب الدستور الصيني يتولى الحزب الشيوعي السلطة السياسية العليا في البلاد وهو الجهة المسؤولة عن اعداد وتقديم القيادات لمؤسسات الدولة المختلفة، بينما يمثل مجلس الدولة The State Council السلطة التنفيذية للدولة وهو أعلى جهاز اداري فيها حيث يتكون من رئيس مجلس الدولة ونوابه ومستشاري الدولة والوزراء ولجان تنفيذية وأخرى متعلقة بالتشريعات ولجان لمراجعات السياسات حيث تشكل بمجموعها ٢٢ وزارة و٤ لجان وبنك الشعب الصيني ومكتب الدولة لمراجعة الحسابات. أنظر في ذلك:

Vai Io Lo and Xiaowen Tian, Law and Investment in China:The legal and business environments after WTO accession, (Routledge Curzon, 2005) p 6,7.

(١٠) يحدد الفقه القانوني ان الغاية الأساسية من انشاء آلية التنوع في تسوية النزاعات (النافذة الواحدة) تكمن في محاولة الصين كسب ثقة الأطراف الدولية والصينية على حد سواء وخلق حالة من التنافس الإيجابي لدعم وانجاح مبادرة الحزام والطريق بصرف النظر عن المحددات الاجتماعية والسياسية والفوارق الثقافية بين الدول المجتمعات التي تشهد تنفيذ مشاريع المبادرة.

(11) Notice of the General Office of the Supreme Peoples' Court on Inclusion of the First Group of International Commercial Arbitration and Mediation Institutions in the "One-Stop" Diversified International Commercial Dispute Resolution Mechanism, available at: http://www.bnrmediation.com/EN/GuideTnt/960551bb-020b-4c5d-9ae7-d05a31fe8469/2539b0d7-5517-4f6b-aa23-eba325b7e1ee.

(١٢) تنص المادة (١) من القواعد الإجرائية المؤقتة للمحكمة التجارية الدولية الصينية على أنه:

Article 1 (The China International Commercial Court provides an international commercial dispute resolution mechanism that integrates litigation, mediation and arbitration for the parties to resolve disputes fairly, efficiently, conveniently and economically).

(١٣) اتباع مبدأ الحل المتنوع للنزاعات لا يقتصر على القواعد المنظمة لعمل المحكمة التجارية الدولية، بل يمكن أن نجد السياق ذاته في القواعد المنظمة لعمل مراكز التحكيم الدولي في الصين، من ذلك مثلاً ما ورد في المادة (٤٧) من قواعد التحكيم للجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولية في الصين (CIETAC) لسنة ٢٠١٥ والمادة (٤١) من قواعد التحكيم لمركز شنغهاي للتحكيم الدولي SHIAC لسنة ٢٠١٥ والتي جاءت بعنوان Combination of Arbitration with Mediation حيث تسمح للمحكمين بممارسة دور الوسطاء اذا وافق كل من طرفي النزاع على تسوية منازعتهم بطريق الوساطة وفي أي مرحلة من مراحل سير التحكيم.

انظر في ذلك:

Article (47) of China International Economic and Trade Arbitration Commission (CIETAC) Arbitration Rules (2015), and article (41) of SHIAC (Shanghai International Arbitration Center) Arbitration Rules (2015).

(١٤) استاذنا الدكتور: عمار حبيب جهلول، تجاوز المخاطر السياسية المحيطة بتسوية منازعات استثمار البنية التحتية في الشرق الاوسط: دراسة في اطار مبادرة الحزام والطريق، ص٢٢.

(15) Sheng Zhang,'China's International Commercial Court: Background, Obstacles and the Road Ahead' (2020) 11(1) Journal of International Dispute Settlement, 150,174.

(16) Ibid.

(١٧) ومنها على سبيل المثال محكمة سنغافورة التجارية الدولية SICC ومحاكم مركز دبي المالي العالمي ومحكمة مركز ستانا المالي الدولي AIFC Court ومحكمة لندن التجارية LCC والمحاكم التجارية الدولية في باريس ICCP

والمحكمة التجارية الهولندية NCC ومحكمة بروكسل التجارية الدولية BIBC ومحكمة ديلاوير تشانسري ومحكمة قطر الدولية وغيرها. انظر في ذلك:

Xiangzhuang Sun, Op.cit, 45,54

([18]) Ibid.

([19]) Sheng Zhang, Op.cit, 150-174.

([20]) Jiangyu Wang , Flexible institutionalization: a critical examination of the Chinese perspectives on dispute settlement for the Belt and Road, School of Law, City University of Hong Kong, Kowloon, Hong Kong, VOL. 29, 2021 ,p79.

([٢١]) أصدرت محكمة الشعب العليا the Supreme People's Court في الصين وثائق عدة لإصلاح سياسة التقاضي، وهي وثائق تتعلق بصورة مباشرة او غير مباشرة بمبادرة الحزام والطريق، منها على سبيل المثال ما أعلنته المحكمة المذكورة في ٧ تموز ٢٠١٥ من وثيقة رأي بشأن كيفية تقديم المحاكم للخدمات والحماية ل" حزام واحد طريق واحد – One Belt One Road" وما أعلنته كذلك في ٢٧ كانون الأول ٢٠١٩ بعنوان (آراء محكمة الشعب العليا حول مواصلة محاكم الشعب تقديم الخدمات القضائية والضمانات لبناء "الحزام والطريق") حيث ورد في الفقرة (١) منها ما نصه (... ان تعزيز تشكيل بيئة أعمال دولية أوسع نطاقاً وقائمة على القانون وتتسم بالاستقرار والعدالة والشفافية ويمكن التنبؤ بها هو الشغل الشاغل لجميع الأطراف المشاركة في البناء المشترك للحزام والطريق، وهي أيضا المهمة الأساسية لمحاكم الشعب في خدمة المبادرة وحمايتها بشكل كامل في العصر الجديد). المعلومات متاحة على موقع محكمة الشعب العليا على الرابط: https://english.court.gov.cn/2021-10/23/c_761783.htm

([22]) Patrick M. Norton, China's Belt and Road Initiative: Challenges for Arbitration in Asia, 13 U. PA. Asian L. REV. 72 (2018), p.79.

([23]) Donald C. Clarke uses the Soviet Union, Vietnam, and China prior to reform as examples of states that have achieved significant economic growth in the absence of a "well-functioning legal system." See Donald C. Clarke, China: Creating a Legal System for a Market Economy 2–3 (GWU Legal Stud., Research Paper, No. 396, 2007) (describing the dependency of well-functioning economies and willingness of parties to utilize court on the capability judicial systems).

([٢٤]) انظر أحكام محكمة الشعب في عدة مسائل تتعلق بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨، متاح على الموقع الالكتروني للمحكمة التجارية الدولية في الصين: https://cicc.court.gov.cn/html/1/219/208/210/817.html

([25]) Weixia Gu and Jacky Tam, The Global Rise of International Commercial Courts: Typology and Power Dynamics, Chicago Journal of International Law, Vol. 22 No. 2, 2022, p.445.

([26]) Asal Juraeva and Khumoyun Soyipov,'Chinese International Commercial Courts: Overview and Potential Questions Around It' (2022) 8 (1) Hasanuddin Law Review 1,17.

([27]) Rao Qasim Idrees, Rohimi Shapiee and Haniff Ahamat, Paradigm shift; the emergence of arbitral forum shopping in CPEC investment disputes, 2019, p.138.

([28]) Julien Chaisse. Jamieson Kirkwood, Adjudicating Disputes Along China's New Silk Road: Towards Unity, Diversity or Fragmentation of International Law?, Netherlands International Law Review (2021) 68:219 – 247, p.229.

(29) Xiangzhuang Sun, Op.cit, p 45,54.

(٣٠) أنظر كذلك المادة (١٠) من القواعد الإجرائية للمحكمة التجارية الدولية في الصين رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨.

(٣١) تنص المادة (٣) من أحكام محكمة الشعب في عدة مسائل تتعلق بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨ على أنه (يمكن اعتبار الدعاوى التجارية التي تشتمل على احدى الحالات التالية دعوى تجارية دولية بموجب هذه الأحكام):

ان يكون أحد الطرفين أو كليهما من الأجانب أو الأشخاص عديمي الجنسية أو المؤسسات الأجنبية أو المنظمات الأخرى يكون محل الإقامة المعتاد لأحد الطرفين أو كليهما خارج أراضي جمهورية الصين الشعبية أن يكون الشيء محل النزاع خارج أراضي جمهورية الصين الشعبية حدثت وقائع قانونية تؤدي الى إنشاء أو تغيير أو إنهاء العلاقة التجارية خارج أراضي جمهورية الصين الشعبية.

(32) Xiangzhuang Sun, Op.cit, 45,54.

(33) Zhengxin Huo,'Comparing the International Commercial Courts of China with the Singapore International Commercial Court' (2019) 16 (4) International & Comparative Law Quarterly 903,942.

(34) Asal Juraeva and Khumoyun Soyipov,'Chinese International Commercial Courts: Overview and Potential Questions Around It' (2022) 8(1) Hasanuddin Law Review, 1-17.

(35) Jiangyu Wang , op.cit ,p72.

(٣٦) تنص المادة (١١) من أحكام محكمة الشعب في عدة مسائل تتعلق بإنشاء المحكمة التجارية الدولية لسنة ٢٠١٨ على أنه:

Article (11) (… The International Commercial Court supports parties to settle their international commercial disputes by choosing the approach they consider appropriate through the dispute resolution platform on which mediation, arbitration and litigation are efficiently linked).

(٣٧) أنظر كذلك المواد (٢٨ و ٣٠) القواعد الإجرائية للمحكمة التجارية في الصين رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨.

(38) Asal Juraeva. Khumoyun Soyipov, op.cit ,p.8.

المصادر

المصادر العربية

١. د. إسماعيل نامق، شرط الثبات التشريعي والقانون الأفضل للمستثمر ودورهما في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٤٢ السنة الحادية عشر، ٢٠٢٣.

٢. أميرة المرضي عوض، النظام القانوني لشرط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار الأجنبي، المجلة العربية لبحوث في القانون والاقتصاد، المجلد الأول – العدد الأول ٢٠٢٠.

٣. عمار حبيب جهلول، تجاوز المخاطر السياسية المحيطة بتسوية منازعات استثمار البنية التحتية في الشرق الاوسط: دراسة في اطار مبادرة الحزام والطريق.

المصادر الاجنبية:

1. Zhengxin Huo,'Comparing the International Commercial Courts of China with the Singapore International Commercial Court' (2019) 16 (4) International & Comparative Law Quarterly 903,942.

2. Julien Chaisse. Jamieson Kirkwood, Adjudicating Disputes Along China's New Silk Road: Towards Unity, Diversity or Fragmentation of International Law?, Netherlands International Law Review (2021) 68:219–247.

3. Rao Qasim Idrees, Rohimi Shapiee and Haniff Ahamat, Paradigm shift; the emergence of arbitral forum shopping in CPEC investment disputes, 2019.

4. Asal Juraeva and Khumoyun Soyipov,'Chinese International Commercial Courts: Overview and Potential Questions Around It' (2022) 8(1) Hasanuddin Law Review 1,17.

5. Rao Qasim Idrees, Rohimi Shapiee and Haniff Ahamat, Paradigm shift; the emergence of arbitral forum shopping in CPEC investment disputes, 2019.

6. Weixia Gu and Jacky Tam, The Global Rise of International Commercial Courts: Typology and Power Dynamics, Chicago Journal of International Law, Vol. 22 No. 2, 2022 .

7. Patrick M. Norton, China's Belt and Road Initiative: Challenges for Arbitration in Asia, 13 U. PA. Asian L. REV. 72 (2018),

8. Jiangyu Wang , Flexible institutionalization: a critical examination of the Chinese perspectives on dispute settlement for the Belt and Road, School of Law, City University of Hong Kong, Kowloon, Hong Kong, VOL. 29, 2021.

9. Sheng Zhang,'China's International Commercial Court: Background, Obstacles and the Road Ahead' (2020) 11(1) Journal of International Dispute Settlement, 150,174.

10. Vai Io Lo and Xiaowen Tian, Law and Investment in China:The legal and business environments after WTO accession, (Routledge Curzon, 2005).

11. Jiangyu Wang,'Flexible institutionalization: a critical examination of the Chinese perspectives on dispute settlement for the Belt and Road' (2021) 29(1) Asia Pacific Law Review: 70,85.

12. Zhipeng He and Jianzhou Zhao,'A China-led comprehensive dispute settlement mechanism for the Belt and Road Initiative: is it too early?' (2021) 29 (1) Asia Pacific Law Review 86,106.

13. Henneke Brink,'Dispute Resolution in the Chinese Belt and Road Initiative :the Role of Mediation' (2021) 2 Corporate Mediation Journal.